

Distr.: General
25 March 2022Arabic
Original: English

برنامج الأمم المتحدة للبيئة

البرنامج الخامس لتطوير القانون البيئي واستعراضه
الدوري (برنامج مونتيفيديو الخامس): الإنجاز
من أجل البشر والكوكب
الاجتماع العالمي الأول للمنسقين الوطنيين
نيروبي، 6-9 حزيران/يونيه 2022*
البند 4 (أ) من جدول الأعمال**
تنفيذ البرنامج الخامس لتطوير القانون البيئي
واستعراضه الدوري: حالة التنفيذ والأنشطة والتمويل

حالة التنفيذ والأنشطة والتمويل

مذكرة من الأمانة

مقدمة

1- اعتمدت جمعية الأمم المتحدة للبيئة التابعة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة في قرارها 20/4 المؤرخ 15 آذار/مارس 2019 البرنامج الخامس لتطوير القانون البيئي واستعراضه الدوري للعقد الذي يبدأ في عام 2020 (برنامج مونتيفيديو الخامس)⁽¹⁾. وتتطلب الفقرة 6 (أ) من برنامج مونتيفيديو الخامس من برنامج الأمم المتحدة للبيئة أن يعمل، في إطار ولايته الحالية وموارده المتاحة، كأمانة للبرنامج، وأن يؤدي بعض المهام المؤسسية ووظائف الرصد، بما في ذلك إعداد التقارير المرحلية. ويبين هذا التقرير، الذي أعد عملاً بالفقرة 6 (أ) '10' من البرنامج، حالة تنفيذ البرنامج وأنشطته وتمويله.

أولاً- حالة التنفيذ

2- بدأ برنامج مونتيفيديو الخامس في 1 كانون الثاني/يناير 2020 وسيختتم في 31 كانون الأول/ديسمبر 2029. وكان من المقرر عقد الاجتماع العالمي الأول للمنسقات والمنسقين على الصعيد الوطني في ريو دي جانيرو، البرازيل، في الفترة من 23 إلى 25 آذار/مارس 2020. وكان يتوقع من الاجتماع أن يحدد مجالات التنفيذ ذات الأولوية للبرنامج ويتخذ القرارات المؤسسية اللازمة لتيسير تنفيذ الأنشطة

* يُعقد الاجتماع العالمي الأول في جزأين. إذ عُقد الجزء الأول عبر الإنترنت في الفترة من 2 إلى 4 حزيران/يونيه 2021، في حين سيُعقد الجزء الثاني بالحضور الشخصي في نيروبي في الفترة من 6 إلى 9 حزيران/يونيه 2022. ويرد تقرير الجزء المعقود عبر الإنترنت في الوثيقة UNEP/Env.Law/MTV5/GNFP.1/6.

** UNEP/Env.Law/MTV5/GNFP.1/1

(1) UNEP/EA.4/19، المرفق.

الفنية. وفي شباط/فبراير 2020، وفي ضوء المخاطر والقيود المفروضة على السفر التي سببها استمرار جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، أُرجأت الأمانة الاجتماع إلى أيلول/سبتمبر 2020. وفي 22 حزيران/يونيه 2020، أُرجأت الأمانة الاجتماع مرة ثانية، بالتشاور مع مراكز التنسيق الوطنية، إلى موعد يحدد لاحقاً، لنفس الأسباب. وفي 15 تشرين الأول/أكتوبر 2020، أبلغت الأمانة مراكز التنسيق الوطنية بأنها تقوم برصد الحالة على نحو فعال، وأنها، عند الاقتضاء، ستبحث وتقرّر عقد الاجتماع عبر الإنترنت أو بأشكال أخرى ممكنة لضمان أن تتخذ مراكز التنسيق الوطنية القرارات المؤسسية والتنفيذية اللازمة للبرنامج. وفي 8 كانون الأول/ديسمبر 2020، أعلنت الأمانة المشاركين بأنها تعتزم تنظيم وتيسير الاجتماع في جزأين، يُعقد الجزء الأول عبر الإنترنت، ويليه اجتماع بالحضور الشخصي. وفي 24 كانون الثاني/يناير 2022، وفي ضوء تطور جائحة كوفيد-19 وما يتعلق بانتشار متحور أوميكرون، اقترحت الأمانة على اللجنة التوجيهية للتنفيذ أن يُعقد الاجتماع المستأنف في نيروبي على مدار أربع جلسات بعد الظهر من 6 حتى 9 حزيران/يونيه 2022، مع مشاركة من أمكنهم الحضور شخصياً عبر الإنترنت.

3- وفي الجزء الإلكتروني من الاجتماع العالمي الأول، عينت جهات التنسيق الوطنية لجنة توجيهية للتنفيذ⁽²⁾ واعتمدت طرائق عملها⁽³⁾. وعلاوة على ذلك، اتفقت مراكز التنسيق الوطنية على التركيز على مجال أولي ذي أولوية لتنفيذ البرنامج، بعنوان "الاستجابات القانونية لمعالجة أزمة تلوث الهواء"، ريثما يتم مواصلة النظر في مجالات التنفيذ ذات الأولوية خلال الاجتماع المستأنف.

4- واجتمعت اللجنة التوجيهية لأول مرة في 5 آب/أغسطس 2021. وفي تلك الجلسة الإلكترونية، انتخبت اللجنة السيد تيموثي إيب من الولايات المتحدة الأمريكية والسيد مارسيلو كوسياس من أوروغواي رئيسين مشاركين، والسيدة كونزانغ من بوتان مقررة بالتركية. وبالإضافة إلى ذلك، أيدت اللجنة اقتراح الأمانة بوضع خارطة طريق للمجال الأولي ذي الأولوية المشار إليه في الفقرة 3 أعلاه. وأخيراً، وافقت اللجنة على عقد اجتماعين في إطار افتراضي لمدة ساعتين لكل اجتماع في عام 2022 - في 23 آذار/مارس 2022 وفي 7 تشرين الأول/أكتوبر 2022 - والاجتماع مباشرة قبل الجزء الشخصي من الاجتماع العالمي الأول، على أن يتم تحديد موعد ومكان ذلك الاجتماع في مرحلة لاحقة.

5- وعقب استقالة السيدة تانيا بوسيلي فيدوفيتش من سلوفينيا من اللجنة التوجيهية، حلت محلها السيدة ناتاشا بتروفيتش في 3 كانون الثاني/يناير 2022. وعقب استقالة السيد أشفق إسلام بابل من بنغلاديش من اللجنة التوجيهية، حل محله السيد محمد عبد الودود شودري في 13 آذار/مارس 2022. ووفقاً للفقرة 6 من طرائق عمل اللجنة، سيعمل هؤلاء الأعضاء للفترة المتبقية من مدة عضوية الأعضاء الذين حلوا محلهم.

6- وفي 23 آذار/مارس 2022، عقدت اللجنة التوجيهية اجتماعها الثاني. وفي هذا الاجتماع الإلكتروني، تلقت اللجنة التوجيهية معلومات محدثة عن الأعمال التحضيرية للاجتماع المستأنف، وعن تنفيذ خارطة الطريق لتقديم المجال الأولي ذي الأولوية للتنفيذ المشار إليه في الفقرة 3 أعلاه، وعن تعبئة الموارد، وعن آلية تبادل المعلومات لمنصة المساعدة القانونية والبيئية التابعة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة. وكان هناك تقارب في الآراء حول الرأي الذي يقضي بأنه ينبغي إعطاء الأولوية لطلبات المساعدة التقنية المقدمة من البلدان عن طريق آلية تبادل المعلومات لمنصة المساعدة القانونية والبيئية التابعة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، دون المساس بالنظر المستقبلي في الطلبات المقدمة من أصحاب المصلحة الآخرين.

7- ونظراً للتأخيرات الكبيرة في عقد الاجتماع العالمي الأول بسبب استمرار جائحة كوفيد-19، تأخر إجراء الأنشطة الفنية مباشرة في إطار البرنامج حتى حزيران/يونيه 2021، عندما وافقت مراكز التنسيق الوطنية في الجزء المعقود عبر الإنترنت للاجتماع العالمي الأول على "الاستجابات القانونية لمعالجة أزمة تلوث الهواء" باعتبارها

(2) انظر <https://leap.unep.org/content/basic-page/steering-committee>. أتيح في آذار/مارس 2022.

(3) المرجع نفسه. انظر أيضاً UNEP/Env.Law/MTV5/GNFP.1/6، المرفق.

مجالاً أولاً ذا أولوية للتنفيذ في إطار البرنامج. ومع ذلك، وبغض النظر عن التأخير في عقد الاجتماع العالمي الأول للاقتناع على مجالات التنفيذ ذات الأولوية في إطار البرنامج، استغلت الأمانة الوقت الذي مر منذ اعتماد البرنامج حتى حزيران/يونيه 2021 للاستثمار في مجموعة من الأنشطة التحضيرية والاضطلاع بها لضمان أن البرنامج كان في وضع مثالي للبدء في التنفيذ الفعال بعد الاجتماع العالمي الأول. وتشمل تلك الأنشطة ما يلي:

(أ) **تطوير منصة برنامج الأمم المتحدة للبيئة للمساعدة القانونية والبيئية.** طورت الأمانة منصة برنامج الأمم المتحدة للبيئة للمساعدة القانونية والبيئية كآلية مركزية للتنفيذ والتنسيق من أجل تبادل المعلومات وتنفيذ الأنشطة في إطار البرنامج. ومنصة المساعدة القانونية والبيئية التابعة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة هي منصة عبر الإنترنت، متاحة على الرابط: <https://leap.unep.org>. وتتألف من ثلاثة أقسام موضوعية ومتراصة هي: (أ) المساعدة التقنية، وتضم آلية لتبادل المعلومات لكي تطلب البلدان المساعدة التقنية وتشمل قائمة بالخدمات المتصلة بالأهداف الأساسية للبرنامج؛ (ب) قاعدة معرفية تتضمن أحدث معلومات القانون البيئي مع التركيز بشكل خاص على التشريعات على المستوى الوطني؛ (ج) موجزات قطرية؛ وتقدم المنصة أيضاً معلومات إضافية عن برنامج مونتيفيديو الخامس، بما في ذلك برنامج للأنشطة مع المناسبات، ووثائق الاجتماعات، وتفاصيل الاتصال بجميع المنسقين والمنسقين على الصعيد الوطني، ومعلومات عن اللجنة التوجيهية للتنفيذ، وتفاصيل عن شركاء البرنامج. وقدمت الأمانة منصة برنامج الأمم المتحدة للبيئة للمساعدة القانونية والبيئية وأطلقتها خلال الجزء المعقود عبر الإنترنت من الاجتماع العالمي الأول للمنسقين الوطنيين، وهي تعمل بنشاط منذ ذلك الحين على إدخال تحسينات على الآلية. وحتى 20 آذار/مارس 2022، تلقت الأمانة طلبات للحصول على مساعدة قانونية تقنية من دولة فلسطين وأربع منظمات غير حكومية من خلال آلية تبادل المعلومات لمنصة برنامج الأمم المتحدة للبيئة للمساعدة القانونية والبيئية. وقد تلقى برنامج الأمم المتحدة للبيئة طلبات أخرى للحصول على الدعم من الدول واتخذ إجراءات بشأنها منذ بداية البرنامج. وفي حين أن هذه المجالات تسبق تحديد مجالات التنفيذ ذات الأولوية من جانب مراكز التنسيق الوطنية، فإنها ترتبط ارتباطاً مباشراً بأهداف برنامج مونتيفيديو الخامس وأنشطته الاستراتيجية. وسيتم تحميل طلبات المساعدة الأخرى التي لم ترد عن طريق منصة برنامج الأمم المتحدة للبيئة للمساعدة القانونية والبيئية على المنصة لأغراض التتبع.

(ب) **وضع منتجات الاتصال لزيادة الوعي بالبرنامج.** وضعت الأمانة خمسة منتجات اتصال رئيسية للمساعدة في بناء الوعي بالبرنامج بين مراكز التنسيق الوطنية وأصحاب المصلحة. ويمكن الاطلاع حالياً على جميع منتجات الاتصال المتعلقة بالبرنامج على موقع برنامج الأمم المتحدة للبيئة⁽⁴⁾ وعلى منصة برنامج الأمم المتحدة للبيئة للمساعدة القانونية والبيئية. والمنتجات هي كما يلي: نسخة سهلة الاستخدام من نص برنامج مونتيفيديو الخامس على النحو الذي اعتمده جمعية الأمم المتحدة للبيئة في دورتها الرابعة؛ وكتيب يوجز السمات الرئيسية لبرنامج مونتيفيديو الخامس؛ وشريط فيديو قصير يشرح برنامج مونتيفيديو الخامس؛ وشريط فيديو قصير يشرح منصة برنامج الأمم المتحدة للبيئة للمساعدة القانونية والبيئية؛ وصحيفة وقائع لمراكز التنسيق الوطنية، تتاح بجميع اللغات الرسمية الست للأمم المتحدة (الإسبانية والإنكليزية والروسية والصينية والعربية والفرنسية)⁽⁵⁾.

(ج) **زيادة عدد مراكز التنسيق الوطنية المعينة.** سعت الأمانة، بما في ذلك عن طريق مكاتبها الإقليمية، إلى تعيين مراكز تنسيق وطنية من الدول الأعضاء التي لم تعين بعد تلك المراكز. وفي 20 آذار/مارس 2022، تلقت الأمانة تأكيداً بتعيين المنسقين الوطنيين من 141 دولة عضواً، بالإضافة إلى تعيين المنسقين الوطنيين من الاتحاد الأوروبي، جزر كوك، ودولة فلسطين، ونيوي. وترد معلومات أكثر عن حالة مراكز التنسيق الوطنية في الوثيقة UNEP/Env.Law/MTV5/GNFP.1/3/Rev.1 ويمكن الاطلاع عليها على منصة برنامج

(4) انظر: www.unenvironment.org/explore-topics/environmental-rights-and-governance/what-we-do/promoting-environmental-rule-law-1/. أتيح في آذار/مارس 2022.

(5) www.unep.org/resources/factsheet/montevideo-environmental-law-programme-national-focal-points أتيح في آذار/مارس 2022.

الأمم المتحدة للبيئة للمساعدة القانونية والبيئية. وعملت الأمانة مع مراكز التنسيق الوطنية من خلال طلبات للمعلومات بشأن التقييم العالمي لتقرير تشريعات تلوث الهواء، الذي أُصدر في 2 أيلول/سبتمبر 2021 بعنوان "تنظيم جودة الهواء: التقييم العالمي الأول لتشريعات تلوث الهواء"؛ والدراسة الاستقصائية بشأن السياسات والتشريعات الوطنية المتعلقة بإدارة أنواع النفايات المختلفة المتعلقة بكوفيد-19؛ والدراسة الاستقصائية التي أُجريت في إطار تحديث المنشور المعنون "المحاكم والهيئات القضائية البيئية: دليل لمقرري السياسات"، وخمس حلقات دراسية شبكية عن تقرير تلوث الهواء المذكور أعلاه.

(د) **التواصل مع شركاء البرنامج.** عقدت الأمانة حواراً بين الوكالات بعنوان "تعزيز سيادة القانون البيئي معاً" في جنيف في الفترة من 26 إلى 28 تشرين الثاني/نوفمبر 2019، لبناء شراكات من أجل التنفيذ الفعال لبرنامج مونتيفيديو الخامس. وحضر الاجتماع سبع أمانات للاتفاقيات البيئية المتعددة الأطراف، وتسعة كيانات تابعة للأمم المتحدة، ومنظمات حكومية دولية، والاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة، وزملاء من جميع أقسام برنامج الأمم المتحدة للبيئة. وأعرب جميع المشاركين عن دعمهم القوي لبرنامج مونتيفيديو الخامس وعبروا عن استعدادهم لإقامة شراكة مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة في تنفيذ البرنامج⁽⁶⁾. وأُنشئت أيضاً مجموعة تسمى "شبكة الموظفين القانونيين لبرنامج مونتيفيديو الخامس". وقدمت الأمانة أيضاً إحاطات ثنائية بشأن برنامج مونتيفيديو الخامس لمختلف أصحاب المصلحة خلال العامين 2020 و2021، وشمل ذلك الدول الأعضاء ومنظمات المجتمع المدني والمؤسسات الأكاديمية وهيئات الأمم المتحدة الأخرى وكيانات القطاع الخاص.

(هـ) **السعي إلى تحقيق التوافق الاستراتيجي مع برنامج عمل وميزانية برنامج الأمم المتحدة للبيئة لفترة السنتين 2022-2023 والاستراتيجية المتوسطة الأجل للفترة 2022-2025.** وفي القرار 20/4 الصادر عن جمعية الأمم المتحدة للبيئة طلبت الجمعية إلى المديرية التنفيذية تنفيذ برنامج مونتيفيديو الخامس، من خلال برنامج العمل للعقد الذي يبدأ في عام 2020، بصيغته التي وافقت عليها جمعية البيئة، على نحو يعزز القدرات ذات الصلة في الدول الأعضاء ويسهم في تحقيق الأبعاد البيئية لخطة التنمية المستدامة لعام 2030 بشكل يتسق تماماً مع الاستراتيجيات المتوسطة الأجل لبرنامج البيئة. وقد سعت الأمانة إلى ضمان أن يكون برنامج مونتيفيديو الخامس متوائماً بشكل مناسب مع مشروع برنامج العمل للفترة 2022-2023 ومشروع الاستراتيجية المتوسطة الأجل للفترة 2022-2025 ومدمجاً فيهما، على أن تنتظر جمعية البيئة في اعتماده في دورتها الخامسة.

ثانياً - تنفيذ المجال الأولي ذي الأولوية المتعلق بالاستجابات القانونية لمعالجة أزمة تلوث الهواء

8- في الجزء الإلكتروني من الاجتماع العالمي الأول، اتخذت مراكز التنسيق الوطنية قرارها لتحديد مجال أولوي ذي أولوية، ألا وهو الاستجابات القانونية لمعالجة أزمة تلوث الهواء. وفي الاجتماع الأول للجنة التوجيهية المعنية بالتنفيذ، المعقود في 5 تموز/يوليه 2021، أيدت اللجنة اقتراح الأمانة بوضع خارطة طريق لهذا المجال الأولي ذي الأولوية. وعممت الصيغة النهائية لخارطة الطريق، التي تعكس التعليقات الواردة من اللجنة التوجيهية للتنفيذ، على مراكز التنسيق الوطنية في 26 تشرين الثاني/نوفمبر 2021. وترد تلك النسخة، التي استنسخت دون تحرير رسمي، في المرفق الثاني لهذا التقرير. وفي الوقت نفسه، دعت أمانة برنامج مونتيفيديو الخامس إلى طلب المساعدة القانونية التقنية. وقد ورد طلب واحد من دولة فلسطين ويجري حالياً تقييمه.

(6) كان من الحضور أيضاً ممثلون من الاتفاقية الخاصة بإتاحة فرص الحصول على المعلومات عن البيئة ومشاركة الجمهور في اتخاذ القرارات بشأنها والاحتكام إلى القضاء في المسائل المتعلقة بها (اتفاقية آرهوس)؛ واتفاقية بازل بشأن التحكم في نقل النفايات الخطرة والتخلص منها عبر الحدود؛ واتفاقية روتردام المتعلقة بتطبيق إجراء الموافقة المسبقة عن علم على مواد كيميائية ومبيدات آفات معينة خطيرة متداولة في التجارة الدولية؛ واتفاقية استكهولم بشأن الملوثات العضوية الثابتة؛ واتفاقية التنوع البيولوجي؛ واتفاقية الاتجار الدولي بأنواع الحيوانات والنباتات البرية المهددة بالانقراض؛ ومعاهدة المحافظة على الأنواع المهاجرة من الحيوانات الفطرية والاتفاقيات المرتبطة بها؛ واتفاقية فيينا لحماية طبقة الأوزون؛ واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ؛ ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة؛ ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان؛ وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية؛ ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة؛ وأمانة الكومونولث؛ والاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة؛ ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي؛ ومنظمة التجارة العالمية.

9- وكجزء من الأنشطة بموجب خارطة الطريق، أُطلق تقرير "تنظيم جودة الهواء: التقييم العالمي الأول لتشريعات تلوث الهواء"⁽⁷⁾ في 2 أيلول/سبتمبر 2021. ويعرض التقرير نتائج دراسة للتشريعات المتعلقة بجودة الهواء في 194 بلداً وفي الاتحاد الأوروبي. وباستخدام إرشادات جودة الهواء التي وضعتها منظمة الصحة العالمية كنقطة انطلاق، تفحص الدراسة التدابير القانونية لتحديد مدى الوفاء بمعايير جودة الهواء وتحديد المعايير القانونية القائمة في حال عدم الوفاء بها. وهي تشدد على أن الإدارة القوية لجودة الهواء أمر بالغ الأهمية لتحقيق معايير جودة الهواء وأهداف الصحة العامة، وتقدم توصيات لمساعدة البلدان في تعزيز إدارة جودة الهواء، وتُعد بمثابة مورد للبلدان الراغبة في التصدي بفعالية لتلوث الهواء والمساهمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وأعقب إصدار التقرير عدة أنشطة للتوعية من أجل تعزيز إبراز الدراسة، ولا سيما النتائج الرئيسية التي توصلت إليها. ويجري حالياً استكشاف هيكل قاعدة بيانات إلكترونية للمواد التي جُمعت حول تشريعات تلوث الهواء في جميع أنحاء العالم نتيجة للدراسة.

10- وكمتابعة للتقييم العالمي، يُعد برنامج الأمم المتحدة للبيئة دليلاً بشأن التشريعات المتعلقة بجودة الهواء المحيط. وسيوفر الدليل المساعدة للمشرعين ومقرري السياسات الوطنيين في وضع وفحص وتحديث التشريعات الوطنية لجودة الهواء، بهدف تعزيز النظم الوطنية القوية لإدارة جودة الهواء الخارجي التي تعطي الأولوية لنتائج الصحة العامة. وسيستند الدليل إلى البحوث التي تُجري دراسات استقصائية عن التشريعات الوطنية المتعلقة بجودة الهواء في جميع أنحاء العالم (التقييم العالمي)، والمبادئ التوجيهية الحالية لجودة الهواء الخارجي التي وضعتها منظمة الصحة العالمية، والخبرة التقنية (على وجه الخصوص، بشأن رصد جودة الهواء المحيط ونمذجته). وسيُنشر في النصف الثاني من عام 2022.

11- ووُضعت خريطة أولية للشركاء المحتملين وأصحاب المصلحة المحتملين للعمل المتعلق بالاستجابة العالمية لأزمة تلوث الهواء، مع تركيز أنشطة التوعية الأولية على التقييم العالمي الأول لتشريعات تلوث الهواء والدليل. وتسعى أنشطة رسم الخرائط والتوعية إلى إقامة وتعزيز التنسيق بين أصحاب المصلحة لضمان التكامل وتجنب الازدواجية في العمل. والهدف من ذلك هو تحديد الأنشطة المحتملة التي يمكن الاضطلاع بها بالتعاون مع الشركاء وأصحاب المصلحة المعنيين قبل انعقاد الجزء المعقود بالحضور الشخصي من الاجتماع العالمي الأول لجهات التنسيق الوطنية.

ثالثاً- حالة الأنشطة

12- تبين الفقرة 4 من برنامج مونتيفيديو الخامس تسعة أنشطة استراتيجية سيركز عليها البرنامج لتحقيق أهدافه الستة. وتجدر الإشارة إلى أن برنامج البيئة واصل تنفيذ برنامج كبير بشأن القانون البيئي في سياق تنفيذ البرنامج الفرعي للإدارة البيئية المنصوص عليه في استراتيجيته المتوسطة الأجل للفترة 2018-2021 وبرنامج عمله وميزانيته لفترة السنتين 2020-2021. ويتصل كثير من هذه الأنشطة بأهداف برنامج مونتيفيديو الخامس وأنشطته الاستراتيجية. وترد في المرفق الأول لهذا التقرير قائمة بالأنشطة المنجزة خلال الفترة 2020-2021 والمتصلة بأهداف برنامج مونتيفيديو الخامس وأنشطته الاستراتيجية.

رابعاً- حالة التمويل

13- مثلما أشار في السابق تقرير المديرية التنفيذية المقدم إلى جمعية البيئة في دورتها الخامسة (UNEP/EA.5/15)، بشأن توفر التمويل الكافي لدعم تنفيذ برنامج مونتيفيديو الخامس عملاً بالقرار 20/4 لتطوير القانون البيئي واستعراضه الدوري، لم يكن هناك في السابق تمويل مخصص للأمانة لتنفيذ البرنامج. وبدلاً من ذلك، ما فتئ برنامج الأمم المتحدة للبيئة يضطلع بعمله المرتبط بالبرنامج باستخدام الموارد المخصصة لشعبة القانون التابعة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، وهي موارد كان من المتوخى أن تؤدي دورها في تنفيذ البرنامج الفرعي للإدارة

(7) www.unep.org/resources/report/regulating-air-quality-first-global-assessment-air-pollution-legislation

البيئية من برنامج عمل برنامج البيئة لفترة السنتين 2020-2021. وتتألف هذه الموارد من مخصصات من صندوق برنامج الأمم المتحدة للبيئة وموارد من خارج الميزانية من الجهات المانحة الثنائية لأغراض مخصصة.

14- ولن يتسنى تقديم تقدير قائم على المعرفة لاحتياجات تمويل الأنشطة المضطع بها في إطار برنامج مونتيفيديو الخامس إلى أن تتمكن مراكز التنسيق الوطنية، في اجتماعها العالمي الأول، من تحديد المجالات ذات الأولوية لتنفيذ البرنامج.

15- ويتعين على الأمانة أن تسعى إلى الحصول على تمويل مناسب لتنفيذ الأنشطة في إطار برنامج مونتيفيديو الخامس وأن تنظر في إنشاء صندوق استثماري لإدارة الأموال المخصصة له، حسب الاقتضاء، وفقاً للقرارات ذات الصلة لجمعية البيئة، وبما في ذلك من خلال مصادر التمويل الأخرى مثل المساهمات الطوعية من الحكومات والقطاع الخاص والمؤسسات والمنظمات الأخرى⁽⁸⁾. وقد اتصلت بالجهات المانحة المحتملة وأبرمت اتفاقات تبرعات بمبلغ إجمالي يناهز 1 575 100 دولار أمريكي مع المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية والنرويج. وتشجع الأمانة أي تبرعات إضافية تقدمها الحكومات والقطاع الخاص والمؤسسات والمنظمات الأخرى وترحب بها. وعلاوة على ذلك، بدأت الأمانة في عملية إنشاء صندوق استثماري لإدارة الصناديق المخصصة، حسب الاقتضاء، وفقاً لمقررات جمعية البيئة ذات الصلة.

(8) UNEP/EA.4/19، المرفق، الفقرة 6.

قائمة بالأنشطة المنفذة في عامي 2020 و2021 ذات الصلة بالأهداف والمتوافقة مع المجالات الاستراتيجية للبرنامج

أولاً- توفير التوجيه العملي والأدوات والنهج المبتكرة والموارد

1- لدعم التطوير الفعال والشامل للقانون البيئي وتنفيذه، أعدت الأمانة ونشرت أول تقييم عالمي للتشريعات المتعلقة بتلوث الهواء؛ وشاركت في التحديث والتوسيع المتواصلين لـ "مجموعة أدوات القانون وتغير المناخ" بإضافة قسم مستقل عن تشريعات تربية الأحياء المائية؛ وأصدرت مذكرة السياسة العامة المعنونة "النهج الخضراء للتعافي من كوفيد-19: مذكرة السياسة العامة للبرلمانيين" بالتعاون مع الاتحاد البرلماني الدولي، التي تسلط الضوء على الدور الفريد للبرلمانيين في عمليات الطوارئ والتعافي المتعلقة بمرض فيروس كورونا (كوفيد-19) والنهج العملية لتحقيق تعافٍ اقتصادي مستدام بيئياً، مع تقديم أمثلة على الصعيدين الوطني والإقليمي؛ وأصدرت منشوراً بعنوان "النهج التشريعية للإدارة المستدامة للزراعة والموارد الطبيعية" بالشراكة مع منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة؛ ووضعت وأنتجت "معالجة التلوث بالمواد البلاستيكية: الدليل التشريعي لتنظيم المنتجات البلاستيكية ذات الاستخدام الواحد" بالشراكة مع معهد الموارد العالمية لمساعدة المشرعين ومقرري السياسات على استكشاف خيارات للحد من الأثر الضار للمنتجات البلاستيكية ذات الاستخدام الواحد من خلال تنظيم إنتاجها واستهلاكها، وتعزيز البدائل، وتحسين إدارة النفايات البلاستيكية ذات الاستخدام الواحد وإعادة تدويرها والتخلص النهائي منها. وعقدت في سيشيل وزمبابوي حلقات عمل بشأن التعافي "الأخضر" من كوفيد-19 مع أعضاء برلمان هذين البلدين وموظفيهما على أساس مذكرة السياسات.

2- وبالإضافة إلى ذلك، استعرضت الأمانة مشروع نظام الصين بشأن المواد المستنفذة للأوزون ليشمل مركبات الكربون الهيدروفلورية ومشروع قانوني تغيير المناخ في فيجي وملديف. وساعدت فييت نام في تقييم إسناد المسؤولية في إدارة الدولة بشأن حماية البيئة بموجب قانونها لعام 2014 بشأن حماية البيئة وغيره من التشريعات ذات الصلة، وقدمت المساعدة في وضع توصيات لتحسين إدارتها للأسواق الرطبة. وقد دعمت وضع لوائح تستند إلى قانون إدارة تغيير المناخ لعام 2015 في بابوا غينيا الجديدة. كما ساعدت الأمانة جمهورية إيران الإسلامية باستعراض مشروع لائحة بروتوكول مونتريال والتعليمات التنفيذية بشأن لائحة بروتوكول مونتريال، وقدمت خدمات استشارية ومساعدة تقنية إلى غينيا بيساو لتتقح وتحديث قانونها الإطاري بشأن البيئة لعام 2011. وعلاوة على ذلك، قدمت الأمانة مساعدة أولية إلى بوتسوانا فيما يتعلق بوضع لوائح جديدة أو منقحة لبروتوكول مونتريال. كما ساعدت كولومبيا والمكسيك في وضع تشريعات بشأن البلاستيك وإسواتيني في وضع مشروع قانون بشأن تغيير المناخ. كما ساعدت الأمانة باكستان في استعراض قواعد بروتوكول مونتريال لعام 2021. وقدمت إلى الفلبين وكمبوديا وماليزيا وتوجيات في مجال السياسة العامة بشأن معالجة القمامة البحرية لتعزيز الإجراءات التشريعية الوطنية.

ثانياً- تطوير وتعزيز تبادل المعلومات والبيانات فيما بين أصحاب المصلحة القانونيين

3- طورت الأمانة منصة برنامج الأمم المتحدة للبيئة للمساعدة القانونية والبيئية كألية مركزية للتنفيذ والتنسيق من أجل تبادل المعلومات وتنفيذ الأنشطة في إطار البرنامج. ومنصة برنامج الأمم المتحدة للبيئة للمساعدة القانونية والبيئية هي منصة إلكترونية، متاحة على الموقع <https://leap.unep.org>.

4- وفي عام 2021، طورت الأمانة قاعدة بيانات قانونية لربط المجموعات والأفراد العاملين على المسائل البيئية في جميع المناطق، وعامة الجمهور، بعيادات قانون المصلحة العامة والمنظمات الأخرى التي يمكنها تزويدها بالدعم القانوني في المسائل المتعلقة بالبيئة والموارد الطبيعية. ويمكن البحث في قاعدة البيانات حسب نوع المنظمة

https://environmentallegalprotection. وهي متاحة على الموقع .informea.org/

ثالثاً-

تعزيز مشاركة الجمهور والحصول على المعلومات والوصول إلى العدالة في المسائل البيئية

5- وفي حزيران/يونيه 2021، أيدت المديرية التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة مبادرة STEP-UP، وهي عبارة عن التزام مشترك من قبل رؤساء هيئات الأمم المتحدة لتعزيز حق الأطفال والشباب والأجيال القادمة في بيئة سليمة ومشاركتهم الهادفة في صنع القرار على جميع المستويات فيما يتعلق بالعمل المناخي والعدالة المناخية. وقد ساهمت الأمانة في صياغة الالتزام المشترك كجزء من فريق الأمم المتحدة المشترك بين الوكالات الذي أنشئ استجابة لنداء الأمين العام للعمل من أجل حقوق الإنسان، وهي الآن في طور تنفيذ الالتزام المشترك، بما في ذلك من خلال تنظيم مشاورات مع الأطفال والشباب.

6- وفي أيار/مايو 2021، أطلقت الأمانة تقريراً بعنوان "مهم: آثار العدالة البيئية للقمامة البحرية والتلوث بالمواد البلاستيكية"، وهو يبحث في آثار العدالة البيئية على طول دورة حياة المواد البلاستيكية وبما يتماشى مع أهداف التنمية المستدامة. وتتمثل إحدى الرسائل الرئيسية للتقرير في الحاجة إلى مشاركة الجمهور والوصول إلى المعلومات والوصول إلى العدالة عند معالجة القمامة البحرية والتلوث بالمواد البلاستيكية. كما دعمت الأمانة تجميع البحوث في جمهورية الكونغو الديمقراطية وجنوب أفريقيا وغانا وكينيا بشأن موضوع الحقوق الإجرائية للوصول إلى المعلومات والمشاركة العامة والوصول إلى العدالة. وستمكن نتائج البحث الجهات الفاعلة الحكومية وغير الحكومية من المضي قدماً في المناقشات والخيارات لوضع نهج على مستوى المنطقة لحقوق الوصول الإجرائية.

7- وفي حزيران/يونيه 2021، دعمت الأمانة اللجنة الحكومية الدولية المعنية بحقوق الإنسان التابعة لرابطة أمم جنوب شرق آسيا لعقد اجتماع لفريق خبراء عامل بشأن تعزيز حقوق الإنسان والبيئة، ولا سيما من خلال حقوق الوصول في صنع القرار البيئي. وأعدت للاجتماع ورقة إحاطة تقنية بعنوان "الحصول على المعلومات والمشاركة العامة والوصول إلى العدالة في صنع القرارات البيئية في آسيا والمحيط الهادئ".

رابعاً-

تعزيز الاعتراف بعلاقة التعزيز المتبادل بين القانون البيئي والأركان الثلاثة لميثاق الأمم المتحدة

8- قدمت الأمانة الدعم القانوني والتقني للدول الأعضاء في اعتماد قرار مجلس حقوق الإنسان 13/48 المؤرخ 8 تشرين الأول/أكتوبر 2021⁽¹⁾، الذي أقر الحق في بيئة نظيفة وصحية ومستدامة كحق من حقوق الإنسان لأول مرة على الصعيد العالمي. وقد سبق أن اعترفت 155 دولة على الأقل على الصعيدين الوطني والإقليمي بالحق في بيئة صحية، المتجذر في إعلان استكهولم لعام 1972 (وهو نتاج مؤتمر الأمم المتحدة الأول المعني بالبيئة البشرية، المعقود في استكهولم في الفترة من 5 إلى 16 حزيران/يونيه 1972). ويوضح قرار مجلس حقوق الإنسان العلاقة بين القانون البيئي وحقوق الإنسان مؤكداً على أن التنفيذ الكامل للاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف ضروري لتعزيز الحق في بيئة صحية.

9- وقادت الأمانة أيضاً البيان المشترك الذي قدمته هيئات الأمم المتحدة إلى مجلس حقوق الإنسان في دورته السادسة والأربعين دعماً للجهود التي تبذلها الدول للنهوض بالحق في بيئة صحية⁽²⁾.

10- وفي عامي 2020 و2021، أنتجت الأمانة، بالتعاون مع مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، أربعة موارد تعزز الاعتراف بالترابط بين القانون البيئي والأركان الثلاثة للأمم المتحدة، وهي حقوق الإنسان، والسلام والأمن، والتنمية. وتوفر الموارد رسائل رئيسية حول كوفيد-19 والبيئة والتنوع البيولوجي والمواد الخطرة ونوع الجنس والبيئة.

(1) A/HRC/RES/48/13

(2) www.unep.org/news-and-stories/statements/joint-statement-united-nations-entities-right-healthy-environment

أُتيح في آذار/مارس 2022.

11- وفي تشرين الثاني/نوفمبر 2021، أصدرت الأمانة منشوراً بعنوان "المبادئ والتوجيهات المتعلقة بالسياسات بشأن حقوق الطفل في بيئة آمنة ونظيفة وصحية ومستدامة في منطقة رابطة أمم جنوب شرق آسيا"⁽³⁾، وهو يقدم للدول الأعضاء توجيهات بشأن السبل التي يمكن بها تعزيز هذه الحقوق وحمايتها.

خامساً- دعم التعاون وتعزيز الشراكات في مجال القانون البيئي

12- فيما يتعلق بالشراكات في مجال القانون البيئي، تعد الأمانة جزءاً من ائتلاف لهيئات الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات التي تعزز حقوق الطفل في بيئة صحية، وكانت جزءاً من فريق الصياغة القانونية للتحالف العالمي للقضاء على الطلاء الرصاصي. وبالإضافة إلى ذلك، جددت الأمانة دعمها لمنظمة شريكة، هي مجموعة الحقوق العالمية، بشأن إعادة تصميم وإطلاق موقع شبكي مشترك (www.environment-rights.org).

13- والأمانة جزء من الشراكة العالمية للقانون البيئي في أوقيانوسيا، التي أطلقت في أعقاب المؤتمر العالمي لحفظ الطبيعة التابع للاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة، الذي عقد في مرسيليا، فرنسا، في الفترة من 3 إلى 11 أيلول/سبتمبر 2021 وحضرته منظمات لها هدف مشترك في النهوض بسيادة القانون البيئي في أوقيانوسيا، بما في ذلك اللجنة العالمية للقانون البيئي التابعة للاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة والموارد الطبيعية والمعهد القضائي العالمي المعني بالبيئة.

14- وعملاً بمذكرة التفاهم الموقعة بين برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان في عام 2019، أنشئت في عام 2020 مجموعة ممارسين، شاركت الأمانة في قيادتها، لتبادل المعلومات عن جملة أمور منها القانون البيئي وقانون حقوق الإنسان. ويتمثل هدف مجموعة الممارسين في تحسين تبادل المعلومات والمعارف بين المنظمين بهدف تعزيز الروابط القائمة على كل من الصعيد الميداني والقطري والإقليمي والعالمى لتنفيذ مجالات التعاون المتفق عليها.

15- وعقب طلب للمساعدة قدمه التحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في كانون الأول/ديسمبر 2020، عملت الأمانة بالشراكة مع التحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان على دعم الجهود التي تبذلها المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان لإدماج تغير المناخ والمسائل البيئية في عملهما. ويُعد برنامج الأمم المتحدة للبيئة والمعهد العالمي لحقوق الإنسان والشركاء الآخرون المعنيون أدوات قانونية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان لتيسير عملها في مجال الإبلاغ عن المسائل البيئية ورصدها⁽⁴⁾.

سادساً- تشجيع وتيسير التثقيف في مجال القانون البيئي

16- وفي إطار النهوض بالتعليم في مجال القانون البيئي، دعمت الأمانة وضع دليل لتدريب المدربين وتنظيم المؤتمر العلمي الثالث وحلقة العمل لرابطة محاضري القانون البيئي في جامعات الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ودعمت في عام 2021 إعداد تقرير عن التثقيف في مجال الجريمة البيئية في إثيوبيا بعنوان "تقرير تقييمي عن التثقيف في مجال الجريمة البيئية في إثيوبيا". وفي عام 2021، دعمت الأمانة كذلك تطوير مواد "تدريب المدربين" للنساء العاملات في مجال البيئة والمساعدات القانونيين في سيراليون وليبيريا. ودعمت الأمانة برنامج "تدريب المدربين" في القانون البيئي للمعلمين القانونيين في بداية ومنتصف حياتهم المهنية من جميع أنحاء الهند في تشرين الثاني/نوفمبر 2020. في عام 2021، دخلت الأمانة في شراكة مع مجلس التعليم القانوني في الفلبين لإطلاق برنامج تدريب معلمي القانون البيئي عبر الإنترنت لدعم جميع كليات الحقوق في الفلبين لدمج دورات إلزامية عن القانون البيئي في درجات القانون. وفي عام 2021، دعمت الأمانة مؤتمر القانون البيئي لرابطة أمم جنوب شرق آسيا، ومؤتمر القانون البيئي لأوقيانوسيا، وندوة بحوث جنوب آسيا حول قانون البيئة وتغير المناخ.

(3) www.unep.org/resources/publication/principles-and-policy-guidance-childrens-rights-safe-clean-healthy-and (3) أتيح في آذار/مارس 2022.

(4) <https://ganhri.org/ganhri-and-unep/>

سابعاً - دعم مبادرات التوعية بالقانون البيئي على مختلف المستويات

17- وفيما يتعلق بمبادرات التوعية بالقانون البيئي، أعدت الأمانة ثمانية أشرطة فيديو عن مختلف جوانب حقوق الإنسان والبيئة. وأصدرت الأمانة أيضاً - بالاشتراك مع المفوضية السامية لحقوق الإنسان - نشرة فصلية عن الحقوق البيئية لتبادل المعلومات عن الأنشطة المشتركة على منصة إلكترونية وتعزيز تبادل المعلومات وإذكاء الوعي بشأن حقوق الإنسان والبيئة.

ثامناً - بحوث بشأن المسائل البيئية الناشئة وبشأن العلاقة بين القانون البيئي والمجالات القانونية الأخرى ذات الصلة

18- تشارك الأمانة، بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة وجامعة الأمم المتحدة، في قيادة مسار عمل اللجنة البرنامجية الرفيعة المستوى لاستكشاف وتحليل مفهومي "الإنصاف بين الأجيال" و"الواجبات تجاه المستقبل" كخطوة أولى نحو إعداد منتجات تحليلية لمنظومة الأمم المتحدة في المستقبل.

تاسعاً - تشجيع تدريب المهنيين القانونيين وموظفي الإنفاذ في مجال القانون البيئي

19- في مجال تدريب المهنيين القانونيين وموظفي الإنفاذ في مجال القانون البيئي، عقدت الأمانة المؤتمر القضائي لآسيا والمحيط الهادئ بشأن تغير المناخ: الفصل في وقت كوفيد-19، الذي عقد على الإنترنت في الفترة من 9 إلى 11 كانون الأول/ديسمبر 2020؛ والمؤتمر القضائي العالمي المعني بالبيئة، المعقود في كونمينغ، الصين، يومي 26 و 27 أيار/مايو 2021؛ والندوة القضائية لآسيا والمحيط الهادئ بشأن أفضل الممارسات في المحاكم البيئية والحكم القضائي، التي عقدت عبر الإنترنت يومي 17 و 18 حزيران/يونيه 2021. ودعمت الأمانة أيضاً إعداد دورة تمهيدية للقضاة بشأن الإدارة البيئية والقانون البيئي في تايلند؛ وأجرت حلقات عمل تدريبية للقضاة وقضاة الصلح في زامبيا؛ وأقامت دورة تمهيدية عن القانون البيئي للمحامين والقضاة في منطقة المحيط الهادئ؛ وأعدت مواد تدريبية للنساء العاملات في مجال حماية البيئة والمساعدات القانونية في سيراليون وليبيريا. كما وفرت الأمانة التدريب لأكثر من 200 من موظفي الإنفاذ الوطنيين والسلطات الأخرى ذات الصلة بشأن الاتجار بالنباتات.

20- وتززت قدرة موظفي الجمارك وموظفي الخطوط الأمامية الكينيين في مجال التجارة في السلع الأساسية الحساسة بيئياً من خلال وضع "منهج دراسي للجمارك الخضراء" يُدمج في برنامج التدريب الجمركي العادي لكلية إدارة الإيرادات في كينيا. ويشمل المنهج المتطلبات القانونية في إطار الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف المتصلة بالتجارة.

21- وقدمت الأمانة أيضاً الدعم لوضع وحدات تدريبية للموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين في الصومال في مجال معالجة قضايا الاتجار غير المشروع بالأحياء البرية.

خارطة طريق لتقديم المجال الأولي ذي الأولوية لتنفيذ البرنامج الخامس لتطوير القانون البيئي واستعراضه دورياً، أي الاستجابات القانونية لمعالجة أزمة تلوث الهواء*

معلومات أساسية

- 1- في الجزء الإلكتروني من الاجتماع العالمي الأول لجهات التنسيق الوطنية للبرنامج الخامس لتطوير القانون البيئي واستعراضه الدوري (البرنامج أو برنامج مونتيفيديو الخامس) الذي عقد في الفترة من 2 إلى 4 حزيران/يونيه 2021، قررت جهات التنسيق الوطنية أن يكون للبرنامج مجال أولي ذو أولوية، يتمثل في "الاستجابات القانونية لمعالجة أزمة تلوث الهواء". وسيجري مواصلة النظر في المجالات ذات الأولوية لتنفيذ البرنامج خلال الجزء المعقود بالحضور الشخصي من الاجتماع، الذي يُتوخى عقده في عام 2022.
- 2- وفي الاجتماع الأول للجنة التوجيهية المعنية بتنفيذ برنامج مونتيفيديو الخامس المعقود في 5 تموز/يوليه 2021، أيدت اللجنة اقتراح الأمانة بوضع خارطة طريق لهذا المجال الأولي ذي الأولوية.
- 3- وترد أدناه النسخة النهائية لخارطة الطريق التي تعكس التعليقات الواردة من اللجنة التوجيهية في أيلول/سبتمبر 2021. وسوف يُعد تقرير عن تنفيذ خارطة الطريق لاجتماع اللجنة التوجيهية الذي يسبق مباشرة الجزء المعقود بالحضور الشخصي من الاجتماع العالمي الأول لجهات التنسيق الوطنية.
- 4- وترد في تذييل هذا المرفق معلومات أساسية إضافية تدعم خارطة الطريق⁽¹⁾.

الأهداف

- 5- ستكفل خارطة الطريق تنفيذاً منظماً واستراتيجياً للاستجابات القانونية لأزمة تلوث الهواء في الفترة التي تسبق الجزء المعقود بالحضور الشخصي من الاجتماع العالمي الأول لمرافق التنسيق الوطنية. وسيسترشد برنامج الأمم المتحدة للبيئة بخارطة الطريق في اتخاذ إجراءات قابلة للتحقيق ومحددة بوضوح وقابلة للقياس ويمكن التحقق منها وموجهة نحو النتائج بشأن مجال التنفيذ الأولي ذي الأولوية لتلوث الهواء. كما ستساعد خارطة الطريق برنامج الأمم المتحدة للبيئة على التنسيق مع البلدان في تصميم التدخلات، وتنسيق وتحديد جدول زمني واضح لتنفيذ الأنشطة، وتقدير الاحتياجات من الموارد لتنفيذ الأنشطة في إطار البرنامج، ورصد التقدم المحرز في النهوض بالمجال ذي الأولوية.
 - 6- ومن المحتمل أن تكون خارطة الطريق بمثابة نموذج لتنفيذ المجالات الأخرى ذات الأولوية التي سٌحدد في الجزء المعقود بالحضور الشخصي من الاجتماع العالمي من حيث عملية تصميم خارطة الطريق ومحتواها وتنفيذها.
 - 7- وعند الاقتضاء، ستستند مجالات التركيز والأنشطة الواردة في خارطة الطريق إلى النتائج والتوصيات الرئيسية الواردة في التقارير ذات الصلة، بما في ذلك التقارير التالية الصادرة عن برنامج الأمم المتحدة للبيئة:
- (أ) [تنظيم جودة الهواء: أول تقييم عالمي لتشريعات تلوث الهواء](#)، الصادر في 2 أيلول/سبتمبر 2021؛

* وقد استنسخ هذا المرفق وتذييله دون تحرير رسمي.

(1) ملاحظة تحريرية: لأغراض هذه الوثيقة، أعيد تسمية المرفق الأول لخارطة الطريق ليصبح التذييل الأول للقادي الخلط بين وسم خارطة الطريق بوصفها المرفق الثاني. كما أضيفت إلى هذا المرفق حواشي أخرى غير موجودة في النسخة الأصلية لخارطة الطريق لمساعدة القارئ.

(ب) تقرير الإجراءات المتعلقة بجودة الهواء الصادر في عام 2016 وتحديثه لعام 2021،
والإجراءات المتعلقة بجودة الهواء: موجز عالمي لسياسات وبرامج للحد من تلوث الهواء، الصادر في أوائل
أيلول/سبتمبر 2021؛

(ج) تقرير موجز عن التلوث، من المتوقع أن ينشره برنامج الأمم المتحدة للبيئة في كانون
الأول/ديسمبر 2021.

8- وتشير التقارير المذكورة أعلاه إلى الأنشطة التالية التي يمكن تقديمها بناءً على خارطة الطريق:

(أ) تقديم المساعدة القانونية التقنية للبلدان في وضع معايير جودة الهواء التي يفرضها التشريع أو
مساعدة البلدان التي لديها قدرة استخدام السلطة القائمة لوضع معايير لجودة الهواء؛

(ب) تقديم المساعدة التقنية والقانونية للبلدان التي هي بصدد مراجعة تشريعات جودة الهواء أو تخطط
لإدخال/تنقيح معايير جودة الهواء التي تنص عليها التشريعات؛

(ج) تقديم المساعدة التقنية والقانونية للبلدان في إنشاء برامج التصريح كآلية رئيسية للتحكم في
انبعاثات تلوث الهواء على مستوى المصدر الفردي، وربط حدود الانبعاثات على مستوى المصدر بالتخطيط لتحقيق
معايير جودة الهواء المحيط، وتحديد التزامات الرصد والإبلاغ لتوفير خط أساس الامتثال والإنفاذ؛

(د) وضع توجيهات بشأن اللوائح/الممارسات الجيدة لمعالجة جودة الهواء الداخلي أو المحارق
المفتوحة للنفايات الصلبة؛

(هـ) بناء القدرات وتوفير الأدوات أو المعدات للتمكين من الإنفاذ الفعال لمعايير جودة الهواء؛

(و) تعزيز التعاون الإقليمي في معالجة تلوث الهواء من خلال البحوث المشتركة، وتبادل الخبرات
وحلقات العمل؛

(ز) الإبلاغ عن الإجراءات التي يمكن تحقيقها والمحددة بوضوح والقابلة للقياس والتحقق والموجهة
نحو النتائج التي يتخذها برنامج الأمم المتحدة للبيئة بشأن مجال التنفيذ الأولي ذي الأولوية لتلوث الهواء.

9- وستوجه خارطة الطريق المساعدة القانونية التقنية للبلدان التي تسعى إلى تحسين التشريعات والتنفيذ
والامتثال بما يتماشى مع الاعتبارات المذكورة أعلاه، بالاعتماد على أمثلة من الممارسات الجيدة لإدارة جودة الهواء
والأحكام التشريعية.

الاستراتيجية

10- على النحو المبين في مرفق وثيقة مجالات التنفيذ ذات الأولوية⁽²⁾، تتمثل استراتيجية هذا المجال ذي
الأولوية في دعم البلدان في تعزيز ووضع وتنفيذ الصكوك والأطر القانونية المناسبة وبناء القدرات ذات الصلة لمنع
تلوث الهواء وخفضه والسيطرة عليه بالتعاون مع الشركاء وأصحاب المصلحة المعنيين.

11- وغالباً ما تراعي تشريعات جودة الهواء الناجحة الاعتبارات الإرشادية التالية:

(أ) إدارة جودة الهواء هي دورة مستمرة من التطوير والتحسين بهدف تحسين الصحة العامة والبيئة؛

(ب) تتلائم مكافحة تلوث الهواء المحلي وغازات الدفيئة والملوثات المناخية قصيرة العمر في كثير
من الأحيان؛

(ج) يمكن أن تكون اللوائح الوطنية ودون الوطنية، التي غالباً ما تكملها برامج طوعية وقائمة على
السوق، فعالة في تحقيق تخفيضات كبيرة في تلوث الهواء؛

(2) مجالات التنفيذ ذات الأولوية (UNEP/Env.Law/MTV5/GNFP.1/4).

(د) يعد التعاون عبر الحدود الداخلية أمراً بالغ الأهمية للتحكم في تلوث الهواء الذي يؤثر على العديد من الولايات القضائية دون الوطنية؛

(هـ) توفير المعلومات للجمهور يمكّنهم من أداء دور رئيسي في تحقيق المعايير وتحسين الصحة العامة - فالشفافية تؤدي إلى سياسة عامة أفضل.

12- واستناداً إلى ما ورد أعلاه، ستسهم النهج التالية في تحقيق خارطة الطريق هذه:

(أ) الاستجابات القانونية القائمة على العلم والابتكار التكنولوجي والتقدم التكنولوجي والتطورات الناشئة في مجال القانون البيئي الدولي؛

(ب) التأزر والتكامل بين الجهود وتجنب الازدواجية؛

(ج) المشاركة على الصعيد القطري في إطار التعاون الثلاثي والتعاون فيما بين بلدان الجنوب؛

(د) الشمولية في وضع وتنفيذ خارطة الطريق، بما في ذلك من خلال التشاور مع اللجنة التوجيهية⁽³⁾ ومراكز التنسيق الوطنية؛

(هـ) التعاون مع الشركاء وأصحاب المصلحة المعنيين؛

(و) جمع البيانات والإبلاغ عن النتائج التي يمكن التحقق منها والقابلة للقياس الناتجة عن الإجراءات التي يتخذها برنامج الأمم المتحدة للبيئة بما يتفق مع خارطة الطريق.

13- وتشمل معايير النظر في الأنشطة بموجب خارطة الطريق، من بين أمور أخرى، ما يلي:

(أ) أثر الاستجابة القانونية؛

(ب) دمج الاستجابة القانونية في إطار استجابة وطنية أوسع؛

(ج) استدامة الاستجابة القانونية؛

(د) يجب أن تكون الإجراءات المحددة قابلة للتحقيق ومحددة بوضوح وقابلة للقياس والتحقق وموجهة نحو النتائج.

14- وستنفذ خارطة الطريق بطريقة متكررة. وستنقذ من خلال الأنشطة والنواتج الرئيسية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة التي ستحدّد هي وأوليواتها على أساس النتائج والتوصيات الرئيسية للدراسات المتاحة وكذلك الدراسات التي ستجرى تحت مظلة خارطة الطريق. وسيجري استعراض هذه الأنشطة والنواتج الرئيسية وتحديثها من خلال عملية تشاور مع اللجنة التوجيهية ومراكز التنسيق الوطنية وغيرها من أصحاب المصلحة والجهات الفاعلة الرئيسية. وستتولى تنفيذ أنشطة محددة جهات فاعلة محددة بموجب خارطة الطريق، بما في ذلك شركاء برنامج الأمم المتحدة للبيئة الراسخون والجدد، وتضطلع بها الدول الأعضاء طواعية. وفي حين أن برنامج الأمم المتحدة للبيئة لن يقود جميع الأنشطة، إلا أن الأمانة ستقوم برصد الأنشطة التي تنفذ في إطار خارطة الطريق. وستشجع الأمانة وتقديم الدعم التقني حسب الاقتضاء وعلى النحو المطلوب لإنشاء آليات للرصد والتقييم على المستويات المحلية ودون الوطنية والوطنية لضمان التنفيذ الفعال لاستراتيجيات التنفيذ والامتثال لها من جانب الأطراف المعنية.

15- وسيجري استعراض خارطة الطريق في الفترة التي تسبق كل اجتماع عالمي لمراكز التنسيق الوطنية وتقييمها عقب كل اجتماع عالمي. وسيجري إعداد تقارير عن تنفيذ خارطة الطريق لكي تنظر فيها اللجنة التوجيهية والاجتماعات العالمية على أساس منتظم.

(3) وتتص مجالات التنفيذ ذات الأولوية (UNEP/Env.Law/MTV5/GNFP.1/4)، الفقرة 7، على أنه "سيناقش ترتيب الأولويات وتفاصيل كل مجال من مجالات الأولوية وسيستكمل بالتشاور الوثيق مع اللجنة التوجيهية للتنفيذ".

النتائج والأنشطة الرئيسية

16- يعترف برنامج الأمم المتحدة للبيئة الاضطلاع بالأنشطة التالية ابتداءً من الربع الأخير من عام 2021 وحتى النصف الأول من عام 2022:

(أ) التوعية بالتقييم العالمي الأول للتشريعات المتعلقة بتلوث الهواء

- '1' إطلاق التقييم العالمي الأول لتشريعات تلوث الهواء في 2 أيلول/سبتمبر 2021 كجزء من الفعالية التي يسبق اليوم الدولي للهواء النظيف للأجواء الزرقاء الذي احتُفل به في 7 أيلول/سبتمبر 2021؛
- '2' وضع أنشطة توعية لتعزيز إبراز النتائج الرئيسية التي توصلت إليها الرابطة، ولا سيما من خلال المشاركة في المؤتمرات المعنية بالقانون البيئي والإدارة البيئية؛
- '3' إنشاء قاعدة بيانات إلكترونية للتشريعات المتعلقة بتلوث الهواء، مستمدة من البيانات التي جُمعت عند إعداد التقييم العالمي الأول لتشريعات تلوث الهواء؛

(ب) خارطة الشركاء وأصحاب المصلحة الرئيسيين

- '1' إجراء تحليل للشركاء وأصحاب المصلحة المحتملين على الصعيد الدولي والإقليمي والوطني؛
- '2' إعداد أنشطة التوعية لإقامة وتعزيز التنسيق بين أصحاب المصلحة؛
- '3' تحديد الأنشطة الأخرى التي يمكن الاضطلاع بها بالتعاون مع الشركاء وأصحاب المصلحة المعنيين؛

(ج) تحديد مجالات التعاون المحتملة بشأن تلوث الهواء العابر للحدود

- '1' المشاركة في جهود التعاون القائمة بشأن تلوث الهواء العابر للحدود، ولا سيما مع اللجنة الاقتصادية لأوروبا بوصفها أمانة اتفاقية التلوث الجوي البعيد المدى عبر الحدود ومنتدى التعاون العالمي بشأن تلوث الهواء التابع لها.

الأنشطة المستقبلية

17- بناءً على نتائج المبادرات ذات الصلة التي اضطلع بها في إطار الفرع بشأن "المخرجات والأنشطة الرئيسية" أعلاه وإرشادات إضافية من اجتماع اللجنة التوجيهية، ورهنًا بنتائج الجزء المعقود بالحضور الشخصي من الاجتماع العالمي الأول لجهات الاتصال الوطنية برنامج مونتيفيديو الخامس، سنُعد وتُنفذ الأنشطة التالية في النصف الثاني من عام 2022 وحتى الاجتماع العالمي الثاني لمراكز التنسيق الوطنية:

(أ) إعداد خارطة للمبادرات الرئيسية للتنفيذ

- '1' وضع قائمة بمجالات التدخل المحتملة والمعالم الرئيسية والأنشطة لخارطة الطريق؛
- '2' التشاور مع مراكز التنسيق الوطنية والمكاتب الإقليمية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة لضمان مواءمة الأنشطة مع الأولويات الوطنية والإقليمية وتكميلها، على التوالي؛
- '3' التشاور مع الشركاء وأصحاب المصلحة الرئيسيين بشأن الأنشطة والمعالم البارزة.

- (ب) دعم البلدان في تعزيز الأطر القانونية لتنظيم تلوث الهواء
- 1' وضع إرشادات للبلدان بشأن العناصر الرئيسية لإطار قانوني وطني فعال وقابل للتنفيذ بشأن جودة الهواء.
- (ج) تحديد مجالات التعاون المحتملة بشأن تلوث الهواء عبر الحدود
- 1' جمع ونشر الممارسات التشريعية الجيدة بشأن معالجة تلوث الهواء عبر الحدود.
- (د) جمع البيانات والإبلاغ عن النتائج التي يمكن التحقق منها والقابلة للقياس الناتجة عن الإجراءات التي يتخذها برنامج الأمم المتحدة للبيئة بما يتفق مع خارطة الطريق
- (هـ) استعراض الإجراءات على المستويات المحلية ودون الوطنية والوطنية من أجل التنفيذ الفعال والامتثال
- (و) توسيع الدعم لتعزيز الأطر القانونية المتعلقة بتلوث الهواء
- 1' وضع إرشادات عملية للبلدان بشأن تعزيز وضع وتنفيذ الأطر القانونية الوطنية ودون الوطنية لتنظيم تلوث الهواء، مثل:
- أ- إعداد مؤشرات نموذجية للتنظيم الفعال لتلوث الهواء؛
- ب- تجميع الممارسات الجيدة؛
- ج- وضع تشريع نموذجي بشأن تنظيم تلوث الهواء بشكل عام أو بشأن مواضيع محددة مثل تلوث الهواء الداخلي، وإدارة جودة الهواء والتخطيط، والحد من انبعاثات الأوزون على مستوى الأرض، والحد من انبعاثات الميثان، وخفض مستويات الجسيمات، إلخ؛
- د- إعداد توجيهات بشأن نماذج وأساليب وتقنيات إصدار التصاريح والإنفاذ الفعالة؛
- 2' تقديم المساعدة القانونية التقنية للبلدان في استعراض وتطوير التشريعات البيئية والأطر القانونية دون الوطنية أو الوطنية الملزمة والفعالة بشأن تلوث الهواء، باستخدام الإرشادات العملية الواردة أعلاه.
- (ز) توسيع الدعم للبلدان بشأن تنظيم تلوث الهواء عبر الحدود
- 1' تحديد البلدان التي نجحت في وضع تشريعات بشأن تلوث الهواء العابر للحدود وإجراء تقييم للتشريعات لفهم الممارسات الجيدة والتحديات ووضع توصيات؛
- 2' وضع تشريعات وطنية نموذجية واتفاقيات إقليمية للبلدان والمناطق الراحبة في تحسين إدارة تلوث الهواء عبر الحدود.
- (ح) تحسين قدرة أصحاب المصلحة. وإعداد وتنفيذ أنشطة مستهدفة لبناء القدرات لمسؤولي الإنفاذ وعامة الناس بشأن معالجة تلوث الهواء من خلال الاستجابات القانونية.

معلومات أساسية

لمحة عن المشكلة

1- يقدم هذا الفرع لمحة عامة عن حالة تلوث الهواء، المُعرف في "تقرير موجز عن التلوث" الذي أعدته شعبة الاقتصاد والعلوم في برنامج الأمم المتحدة للبيئة على أنه "إطلاق الملوثات الضارة في الهواء من خلال التصنيع والنقل والأنشطة البشرية الأخرى".

2- ويؤكد التقرير الموجز أن تلوث الهواء هو أكبر خطر بيئي على الصحة في العالم، وأن التلوث يمس جميع أنحاء الكوكب، وأن آثاره السلبية على الهواء تؤدي إلى أشخاص غير أصحاء وله تكاليف اجتماعية ضخمة من حيث صحة الإنسان ورفاهه وكذلك على الاقتصاد الرسمي وسبل العيش في جميع أنحاء العالم. ويحدد التقرير الموجز مصادر متعددة لملوثات الهواء الخارجي، والتي تنشأ، من بين أمور أخرى، من انبعاثات الوقود للحصول على الكهرباء والتدفئة، والنقل، والزراعة، والحرق، وغيرها من المصادر غير المنظمة لحرق النفايات بما في ذلك المواد البلاستيكية والمعادن والبطاريات. وتشمل الأحداث التي تؤدي إلى مصادر طبيعية لتلوث الهواء الخارجي حرائق الغابات والثورات البركانية وحرق أراضي الخث. وفي بعض البلدان، يُعزى تلوث الهواء الداخلي إلى الاعتماد الكبير على التقنيات وأنواع الوقود التقليدية للطهي والإضاءة. ومن المحركات الرئيسية لتلوث الهواء دعم واحتراق الوقود الأحفوري.

3- ويبين التقرير الموجز عن التلوث أيضاً أن تلوث الهواء لا يحدث بمعزل عن غيره، بل يمكن أن يؤثر و/أو يتأثر بتغير المناخ، وفقدان التنوع البيولوجي، وتدهور النظام الإيكولوجي، والتصحر، وتدهور الأراضي، وهي ترتبط فيما بينها ارتباطاً وثيقاً وتعزز بعضها البعض.

الاستجابات لأزمة تلوث الهواء: رسم الخرائط الأولية لأصحاب المصلحة الرئيسيين والتدخلات

4- أسفر رسم خرائط مكثبي أولي لأصحاب المصلحة الرئيسيين والتدخلات عن النهج التالي، الذي سيجري استعراضه وتقييمه أثناء بدء تعميم وتنفيذ الأنشطة في إطار خارطة الطريق (انظر الفرع الخاص بـ "المخرجات والأنشطة الرئيسية" من خارطة الطريق).

5- وتتولى شعبة الاقتصاد قيادة العمل المتعلق بتلوث الهواء داخل برنامج الأمم المتحدة للبيئة. وبوجه خاص، وحدة التلوث والصحة. وقد كانت هذه الوحدة مسؤولة عن إصدار [تقرير الإجراءات العالمية بشأن جودة الهواء](#) الصادر في عام 2016، جنباً إلى جنب مع التقارير الإقليمية التي تحدد الإجراءات التي اتخذتها الحكومات لتحسين جودة الهواء. وأصدر تحديث لتقرير عام 2016 في أيلول/سبتمبر 2021 وهو جزء من "سلسلة تلوث الهواء": [الإجراءات المتعلقة بجودة الهواء: موجز عالمي لسياسات وبرامج الحد من تلوث الهواء](#). ويعد التقرير عن [تنظيم جودة الهواء: التقييم العالمي الأول لتشريعات تلوث الهواء](#)، الذي أُطلق في أوائل أيلول/سبتمبر 2021. ويعرض التقييم العالمي نتائج دراسة تشريعات جودة الهواء في 194 بلداً وفي الاتحاد الأوروبي. وباستخدام المبادئ التوجيهية لجودة الهواء لعام 2005 التي وضعتها منظمة الصحة العالمية كنقطة انطلاق، يبحث التقرير التدابير القانونية القائمة لتحديد مدى الوفاء بمعايير جودة الهواء والمعايير القانونية القائمة في حال عدم الوفاء بها.

6- ويستضيف برنامج الأمم المتحدة للبيئة أيضاً أمانة [تحالف المناخ والهواء النظيف](#). والتحالف هو جهد عالمي يوحد الحكومة والشعب والقطاع الخاص في التزامهم بتحسين جودة الهواء وحماية المناخ من خلال الحد من ملوثات المناخ قصيرة الأجل. وفي منطقة آسيا والمحيط الهادئ، يدعم التحالف بناء القدرات ووضع خطط عمل وطنية بشأن الملوثات المناخية قصيرة الأجل لما يقرب من 20 بلداً. [والنظام العالمي للرصد البيئي/برنامج الهواء](#) هو آلية برنامج الأمم المتحدة للبيئة لرصد جودة الهواء، التي من شأنها أن تبني وتحافظ على التعاون بين أصحاب

المصلحة العالميين لتحسين البيانات المتعلقة بجودة الهواء في العالم والإبلاغ عنها. وهو يبني القدرات ويولد الخدمات بالشراكة مع العديد من أصحاب المصلحة باستخدام أجهزة استشعار منخفضة التكلفة لدعم تطوير سياسات إدارة جودة الهواء قائمة على الأدلة ودعم الإجراءات الرامية إلى التخفيف من تلوث الهواء.

7- وخارج برنامج الأمم المتحدة للبيئة، تشمل الجهات الفاعلة الرئيسية وأصحاب المصلحة منظمة الصحة العالمية، التي تقود وضع المبادئ التوجيهية لجودة الهواء⁽¹⁾، والمنتدى العالمي المعني بجودة الهواء والصحة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الذي يدعم مبادرات تلوث الهواء على نطاقات متعددة⁽²⁾، والبنك الدولي⁽³⁾. وتعمل منظمة الصحة العالمية والبنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة وتحالف المناخ والهواء النظيف معاً من خلال شبكة [BreatheLife](#). وتجمع شبكة BreatheLife بين خبرة الصحة العامة وتغير المناخ وتقدم توجيهات حول تنفيذ حلول لتلوث الهواء لدعم أهداف التنمية العالمية. وبالإضافة إلى هذه الهيئات، يعمل موئل الأمم المتحدة، تمشياً مع [رؤيته ورسالته](#)، على تحسين جودة الهواء في البيئة الحضرية. وتهدف أيضاً [منصة العمل بشأن جودة الهواء في البيئة الحضرية](#) إلى الحفاظ على بنك بيانات جودة الهواء الأول في العالم وتتميته. وتُمكن البيانات، التي تتاح على منصة واحدة تنسقها الأمم المتحدة، الحكومات من تحسين السياسة العامة، وتسمح للمواطنين باتخاذ خيارات صحية أكثر استنارة والمطالبة باتخاذ إجراءات من حكوماتهم، مع منح الشركات القدرة على اتخاذ قرارات استثمارية تعزز بيئة أنظف وأكثر اخضراراً.

8- وتشمل الجهات الفاعلة والمبادرات الإقليمية التي ينبغي دراستها بمزيد من التفصيل ما يلي:

(أ) في منطقة آسيا والمحيط الهادئ:

‘1’ [شراكة آسيا والمحيط الهادئ للهواء النظيف](#)، التي أطلقها برنامج الأمم المتحدة للبيئة وشركاؤه في عام 2015. وشراكة آسيا والمحيط الهادئ للهواء النظيف عبارة عن منصة لمقرري السياسات وأصحاب المصلحة لتبادل المعارف والأدوات والحلول المبتكرة لمعالجة تلوث الهواء في المنطقة. وهو يجمع بين البلدان والشبكات والمبادرات التي تركز على الهواء النظيف في المنطقة؛

‘2’ [شبكة مراقبة الترسبات الحمضية في شرق آسيا](#): هي شبكة علمية تأسست في عام 1998 لتعزيز التعاون لمكافحة ترسب الأحماض وتلوث الغلاف الجوي المرتبط بها. وتهدف إلى توليد فهم مشترك لمشاكل الترسبات الحمضية من خلال توفير البيانات والمعلومات لمقرري السياسات وتيسير التعاون بين البلدان المشاركة. ويستضيف برنامج الأمم المتحدة للبيئة أمانة الشبكة؛

(1) [يوجز تطور المبادئ التوجيهية لجودة الهواء لمنظمة الصحة العالمية: في الماضي والحاضر والمستقبل](#) (2017) منشورات منظمة الصحة العالمية الرئيسية في مجال جودة الهواء والصحة منذ الخمسينات، مما أدى إلى وضع سلسلة من المبادئ التوجيهية لجودة الهواء لمنظمة الصحة العالمية. وهو يوجز تطور الأدلة العلمية بشأن الآثار الصحية لتلوث الهواء وتفسيره، ودعم السياسات وصانعي القرارات الآخرين في وضع استراتيجيات لإدارة جودة الهواء الخارجي والداخلي في جميع أنحاء العالم. وتُعزض أيضاً الأنشطة الحالية لمنظمة الصحة العالمية واتجاهاتها المستقبلية في هذا الميدان.

(2) على سبيل المثال، توجد في فييت نام [مبادرة النقل الإلكتروني الأخضر](#)، وهي مبادرة مشتركة بين القطاعين العام والخاص ويشترك في التخطيط لها وتنفيذها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومبادرة ميكونغ التجارية في فييت نام، وإيكوبارك، وإيكوتيك، ومدينة هيو. وهدفها هو تعزيز التنقل الأخضر للحد من تلوث الهواء والمخاطر الصحية الناجمة عن التلوث. وفي البوسنة والهرسك، هناك مبادرة [Go Green Initiative](#) التي تهدف إلى مكافحة تلوث الهواء والتكيف مع تغير المناخ من خلال زراعة الأشجار.

(3) يستضيف، من بين أمور أخرى، أمانة [برنامج إدارة التلوث والصحة البيئية](#). والصندوق هو صندوق استثماري متعدد المانحين للتشجيع على استجابات أكثر منهجية وفعالية لتلوث الهواء الفتاك والمكلف، وقد أُطلق لتوفير دعم أكبر لإدارة التلوث من أجل الاستجابة لحجم الخطر الذي يهدد صحة الإنسان والنمو الاقتصادي. ويركز برنامج إدارة التلوث والصحة البيئية على إدارة جودة الهواء وتلوث المياه وإدارة المواقع السامة وهو يعمل حالياً في جنوب أفريقيا والصين وفيت نام ومصر ونيجيريا والهند.

3' يدعم مكتب منظمة الصحة العالمية لغرب المحيط الهادئ المنتدى الإقليمي لآسيا والمحيط الهادئ بشأن الصحة والبيئة. ويسعى المنتدى إلى إحداث المزيد من التآزر بين الإدارات الحكومية ذات الصلة لمعالجة القضايا البيئية والصحية. ويجتمع وزراء الصحة والبيئة معاً كل ثلاث سنوات، لتحديد الاتجاه العام لسياسة المنتدى، بينما يجتمع المسؤولون رفيعو المستوى كل 18 شهراً للتعامل مع السياسات والاستراتيجيات والميزانيات والخطط. ويتناول المنتدى الأولويات البيئية والصحية بطرق تضيف قيمة إلى الجهود الجارية التي تبذلها البلدان والهيئات الإقليمية ودون الإقليمية الأخرى.

(ب) في أوروبا:

1' توجد إحدى وخمسين دولة عضواً في اللجنة الاقتصادية لأوروبا للأمم المتحدة أطرافاً في اتفاقية التلوث الجوي البعيد المدى عبر الحدود (1979)، وإن لم تكن هذه الدول الأعضاء كلها أطرافاً في كل من بروتوكولات الاتفاقية الثمانية. ويشير التقييم العالمي الأول لتشريعات تلوث الهواء، الذي صدر في 2 أيلول/سبتمبر 2021، إلى أن الاتفاقية وبروتوكولاتها أسفرت عن نسبة عالية جداً من المعايير التشريعية لجودة الهواء المحيط والأحكام القانونية المتعلقة بتلوث الهواء عبر الحدود داخل الاتحاد الأوروبي⁽⁴⁾. ويمكن أن تكون تجارب الأطراف في الاتفاقية مرجعاً للبلدان والمناطق الراغبة في وضع تشريعات وطنية أو نُهج إقليمية قانونية وسياساتية وعلمية منسقة بشأن تلوث الهواء العابر للحدود.

2' وتتضمن خطة عمل الاتحاد الأوروبي: "نحو انعدام التلوث للهواء والمياه والتربة" (2021) توجيهات تتخذها الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي لتحقيق انعدام تلوث الهواء والمياه والتربة. وهي تحدد الرؤية المتمثلة في عالم خالٍ من التلوث وتجمع بين جميع الجهود الجارية والمقررة في استراتيجية متكاملة تضع منع التلوث في المقام الأول.

3' تعالج اتفاقية جودة الهواء بين الولايات المتحدة وكندا، التي أنشئت في عام 1991، التلوث العابر للحدود بين البلدين. وقد أنشئت في البداية لمعالجة مصادر الأمطار الحمضية، ووسّع نطاقها في عام 2000 ليشمل سلائف طبقة الأوزون الأرضية. وبموجب الاتفاقية، يتعاون البلدان أيضاً في عدد من القضايا العلمية والتقنية والتنظيمية المتعلقة بجودة الهواء.

خارطة طريق للاستجابات القانونية لمعالجة تلوث الهواء في جميع أنحاء العالم

9- كما هو مبين في المجالات ذات الأولوية لتنفيذ البرنامج الخامس لتطوير القانون البيئي واستعراضه الدوري (برنامج مونتيفيديو الخامس)، فإن إحدى الوثائق المقدمة في الجزء المعقود عبر الإنترنت من الاجتماع العالمي الأول لمراكز التنسيق الوطنية للبرنامج:

"توفر القوانين الفعالة والمؤسسات القوية البيئة التمكينية اللازمة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة والالتزامات الأخرى ذات الصلة بالبيئة. كما هو موضح في منشور برنامج الأمم المتحدة للبيئة المعنون، "سيادة القانون البيئي: التقرير العالمي الأول"، فإن القوانين المصممة تصميماً جيداً والتي تنفذها المؤسسات

(4) تنظيم جودة الهواء: التقييم العالمي الأول لتشريعات تلوث الهواء، 2021، الصفحتان 46 و40.

الحكومية القادرة تخضع للمساءلة من قبل جمهور مستتير وملتمز، تضمن إمكانية تحقيق الأهداف والالتزامات البيئية⁽⁵⁾.

10- وفي سياق تلوث الهواء، يقدر التقييم العالمي الأول لتشريعات تلوث الهواء أنه:

لا يمكن للجهود الرامية إلى تحقيق القيم التوجيهية لجودة الهواء لعام 2005 التي وضعتها منظمة الصحة العالمية والأهداف المؤقتة، وإلى الحد بدرجة كبيرة من الخطر الذي يشكله تلوث الهواء على صحة الإنسان، أن تتجح دون وجود أساس قانوني ومؤسسي ينشئ نظاماً قوياً لإدارة جودة الهواء⁽⁶⁾.

11- وحدد تقرير الإجراءات المتعلقة بجودة الهواء لعام 2016 قوانين ولوائح جودة الهواء كأحد إجراءات السياسة الرئيسية لتحسين جودة الهواء بشكل كبير.

12- ويعرّف التقييم العالمي الأول لتشريعات تلوث الهواء التشريع ليشمل "جميع القوانين واللوائح التي وضعتها أي عملية قانونية رسمية ترعاها الدولة، ويتضمن التشريع الأساسي (الذي يسنه البرلمان أو الهيئة التشريعية) والتشريعات الثانوية (التي أنشئت بموجب السلطة التشريعية المفوضة)"⁽⁷⁾. ويُقدم التشريع في التقييم العالمي الأول لتشريعات تلوث الهواء باعتباره حجر الأساس لنظام قوي لإدارة جودة الهواء لثلاثة أسباب على الأقل، وهي:

(أ) تتكيف العمليات التشريعية بشكل جيد مع طبيعة مشكلة تلوث الهواء، وهي مشكلة متطورة وشاملة لعدة قطاعات؛

(ب) إن إنفاذ التشريعات أمر مهم في تنفيذ معايير جودة الهواء؛

(ج) يكتسي التشريع أهمية رمزية، سواء في وضع رؤية رسمية ترعاها الدولة بشأن قضايا جودة الهواء، أو في تيسير التغيير الاجتماعي والاقتصادي⁽⁸⁾.

(5) مجالات التنفيذ ذات الأولوية، UNEP/Env.Law/MTV5/GNFP.1/4، الفقرة 3.

(6) تنظيم جودة الهواء: التقييم العالمي الأول لتشريعات تلوث الهواء، 2021، الصفحة 11.

(7) المرجع نفسه، الصفحة 17.

(8) المرجع نفسه، الصفحة 13.